الحبيب بلكوش
المندوب الوزاري لحقوق الإنسان

من أجل مقاربة دامجة بين الرياضة وحقوق الإنسان

قال إن الخصوصية المغربية في مجال حقوق الإنسان تتميز بالتراكم التدريجي لعدد من المكتسبات على جميع المستويات، واعتبر ربط حقوق الإنسان بالرياضة طبيعي كون المبادئ الكونية لحقوق الإنسان جزء من دفتر تحملات الدول في تنظيم التظاهرات الرياضية، مشددا على عدم قبول مشاهدة فضاءات رياضية دون تواجد النساء فيها. محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان في حوار خاص.

نعيمة الحاجي

تصوير: عبد الرحيم عناق

إطلاقكم دليل الصحفي الرياضي: من أجل صحافة رياضية ملتزمة بحقوق الانسان يستدعي التساؤل عن سياق هذه المبادرة وجدواها؟

تبلورت فكرة إصدار دليل في مجال حقوق الإنسان في علاقته بالرياضة وخصوصا كرة القدم، انسجاما مع المناخ العام الذي تعيشه بلادنا المتمثل في تنظيم عدد من التظاهرات الرياضية الكبرى، في مقدمتها احتضان كأس الأمم الإفريقية 2025 والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم 2030، إضافة إلى عدد من الملتقيات الرياضية الدولية المبرمجة ما بين هذين الحدثين الهامين، تهم المرأة والشباب دون 20 سنة، وهي مواعيد مدرجة في جدول أعمال تظاهرات لها مكانة مهمة في مشهدنا الرياضي، لذلك انطلقنا من فئة الصحفيين العاملين في الإعلام الرياضي لما لها من تأثير فعّال، فهم صنّاع رأي، يؤثرون في عموم المواطنين سواء تعلق الأمر بمتفرجين أو مشجعين وغيرهم، وعلى هذا الأساس، سيحملون رسالة حقوق الإنسان في علاقتها بالحقل الرياضي.

ما هي دواعي الربط بين حقوق الإنسان والرياضة؟

إنه ربط طبيعي من منطلق أن حقوق الإنسان جزء من دفتر تحملات الدول في تنظيم مثل هذه التظاهرات الرياضية الكبرى، وهناك باب خاص يفصل هذه العلاقة حتى نكون أمام مسار بناء مقاربة دامجة في الرياضة، رافضة لكل ما من شأنه أن يتعارض مع حقوق الإنسان من قبيل العنصرية والتمييز والعنف على كافة المستويات. كما أن الرياضة ترتبط بعدد من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثل الحق في الصحة والتعليم والنمو المتوازن لشخصية الإنسان وغيرها. وللإشارة، فقد سبق للمغرب أن صادق على المبادئ الأممية المرتبطة بحقوق الإنسان والتزم بتفعيلها كجزء من تكريس النَفَس الحقوقي ببلادنا، وهو الأمر الذي يعززه دستور المملكة المغربية.

وعودة إلى سؤالك، لا نريد من الصحافي نقل نتائج المباريات وتفاصيلها فقط، بل نطمح أن يستحضر أثناء أدائه المهني القيم الحقوقية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمحطات رياضية تجمع شعوبا مختلفة، وفي فضاءات متعددة تتجسد وتلتقي فيها ثقافات ونظم سياسية وقانونية متباينة لهذه الشعوب، وهذا يفرض الحرص الإعلامي على تجسيد قيم التعايش والاختلاف كدعامة في تغطية التظاهرات الرياضية، فمن هذا المنطلق، توجهنا إلى الصحافيين للتركيز على ضرورة تعزيز قدرات الجسم الصحفي ليكون ملتزما بحقوق الإنسان وبمنظومة القيم الأخلاقية بشكل يعكس التجسيد السليم للمعايير الدولية في احترام الحقوق الكونية بكل تفاصيلها، وقد أطلقنا هذا المشروع بتنظيم ورشتين، في كل من الدار البيضاء وطنجة، شارك فيهما حوالي مائة صحافية وصحافي، فظهرت أهمية إنتاج أداة بيداغوجية مساعدة على تعزيز الممارسة المهنية الصحافية بخلفية حقوقية.

مرحلة تنزيل الدليل مهمة في هذا المشروع، كيف سيتم الاشتغال على هذه المحطة؟

إن تفعيل هذا المشروع سيتم بمواصلة تنظيم أوراش لفائدة الفئات المستهدفة، وكما لاحظتم خلال اللقاء الذي نظم بمناسبة تقديم دليل الصحافي الرياضي: من أجل صحافة رياضية ملتزمة بحقوق الإنسان، فقد تبلور برنامج إدماج هذا الدليل في دورات تكوينية للطلبة الصحافيين في المعهد العالي للإعلام والاتصال خصوصا في شعبة الرياضة، وهي خطوة نعتز بها، وتعكس القيمة المعرفية والسلوكية التي يحملها المشروع، إضافة إلى برامج أخرى سنشرع في تنزيلها على أرض الواقع مباشرة بعد إصدار الدليل باللغات: الأمازيغية والإنجليزية والفرنسية، وهي عملية في طور الإنجاز وتؤكد، من جهة، مكانة اللغة في توسيع دائرة المستفيدين، ومن جهة أخرى، تظهر أهمية مراعاة التعددية اللغوية وضمان حق كل الهويات في المعرفة بلغتها الأصيلة. وبكل تأكيد، ستتطلب المرحلة المقبلة تجديد التواصل مع الصحافيين، لأن المبادرة لا تستهدف اللحظة ولا تربط بكأس الأمم الإفريقية، بل هنلك أفق أوسع، بحكم أن بلادنا ستشهد عام 2030 تنظيم كأس العالم الذي هو موعد مدرج ضمن مشروعنا، وعلى أساس ذلك، نأمل في أن نهيأ جيلا من الصحافيين متشبعا بقيم حقوق الإنسان، يتعامل معها كأولوية في ممارساته المهنية، وسنرفق هذا البعد في استراتيجية العمل التي تعتمد على المرافقة، بالتوجه إلى فئات أخرى معنية بالإنجاز ، لاسيما الفئات المكلفة بإنفاذ القانون وجمعيات المشجعين وغيرها.

نتابع درجة التمر التي تصاحب تواجد النساء داخل الفضاءات الرياضية سواء كمشجعات أو كممارسات، كيف يمكن الاشتغال على هذا الأمر باستحضار البعد الحقوقي؟

ما أثرتم يرتبط بواقع وله جذور في الثقافة التقليدية، لكن، مع ذلك اقتحمت المرأة، اليوم، فضاءات جديدة وولجت مجالات متعددة، إذ لا ينبغي أن ننسى أنه منذ سنوات، عندما خرجت نساء شرطيات إلى الشارع، كان مواطنون يتوقفون للتفرج على «المشهد» ويطلبون أخذ صور معهن في محاولة لمعرفة هل هي حقيقة أم مجرد تأثيث ظرفي. وهذا ما يفسر أنه عندما تقتحم المرأة فضاءات جديدة، سرعان ما تصطدم بالعقلية الذكورية التي مازالت حاضرة بقوة، وهو ما يلزم مواجهتها.

ويعتبر الحضور القوي للنساء جزء أساسي من تفكيك التغييرات التي يعرفها المجتمع، باعتباره حق من حقوقهن التي لا ينازعهن فيها أحد سواء بحكم العقليات أو الحساسيات السياسية منها أو الثقافية أو الإيديولوجية. إنه واقع الحال الذي تابعناه بتأكيد البعد الحقوقي الذي لا مجال فيه للتمييز والإقصاء ولا للتراجع عن المبادئ الكونية حقوقيا. هنا أيضا لا ينبغي تجاوز معطى واقعي لهذا التجسيد الحقوقي من خلال ما تكشف عنه الفضاءات الرياضية من أبعاد إنسانية. وبالنسبة

> لا نقبل بمشاهدة فضاءات رياضية دون تواجد النساء فيها، فهذا حق من الحقوق الإنسانية

لنا، لا نقبل بمشاهدة فضاءات رياضية دون تواجد النساء فيها، فهذا حق من الحقوق الإنسانية، ومعركة تستوجب تطوير الذهنيات وعلى الجميع الانخراط فيها، خصوصا الإعلام بجميع مكوناته وليس الرياضي فقط.

استضافتكم تفرض التساؤل عن الوضعية الحقوقية في المغرب، أي تقييم لسلمنا الحقوقي؟

لا يمكن للتقييم العام إلا أن يؤكد سير المغرب بخطوات متقدمة في المجال الحقوقي، لكن، هل يحق لنا التساؤل إن كانت هذه الخطوات سريعة أم بطيئة؟ وقد يختلف الجواب من جهة لأخرى، وبإجراء مقارنة بسيطة مع بعض الدول التي عرفت تقدما في المنظومة الحقوقية قبل أن تتراجع عنها، عرف المغرب خطوات حقوقية سريعة لا تكتسب أهميتها إلا بالتفعيل الواقعي، فنحن بصدد مشروع وطني حاسم تتداخل فيه التزامات دولية مع ضرورة استحضار الخصوصية المغربية في مجال حقوق الإنسان التي تتميز بالتراكم التدريجي وتحصيل عدد من المكتسبات على جميع المستويات: تفعيل اللغة الأمازيغية، تعديل مدونة الأسرة والعدالة الانتقالية والنموذج التنموي وغيرها من الأوراش الاستراتيجية التي تظهر التوجه العام للتجربة المغربية التي تسير في تأني وفق إرادة سياسية قوية وبتوجيهات ملكية سامية لمواصلة هذا الورش الحقوقي الهام والمفصلي، وهذا في حد ذاته يبين أن هناك مؤشرات إيجابية تتطلب منا جميعا العمل على تحصين المكتسبات الحقوقية لبلادنا بانخراط ومواكبة الجميع، والبقاء يقظين ومعبئين في وجه التحديات القائمة أو المحتملة لإنجاح المشروع الديمقراطي في بلدنا●